



زَوَالِ الْمَلَكَةِ الْكَلْبَاءِ

لِسَامَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظْمَى

السَّيِّدِ مُرْتَضَى فَيَاضِ الْجَنَابِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

((مسائل في المتعة))

مسألة (١): يحرم عقد المتعة على غير الكتابية ((وهم نساء اليهود والنصارى)) وأما الكتابية فيجوز التزويج بها بالعقد المنقطع .

مسألة (٢): لا يجوز أن يتزوج الرجل الأمة على الحرية من دون إذن زوجته الحرة ولا يجوز التزويج بينت الأخ ولا بنت الأخت على العممة والخالة من دون إذن العممة والخالة .

مسألة (٣): يكره التمتع بل لا يجوز بالباكر الأبأذن وليها .

مسألة (٤): يكره التمتع بالزانية اذا كانت مشهورة بالزنا وتمنعها من الزنا والفجور .

مسألة (٥): وأما ذات الزوج فلا يجوز التمتع بها مطلقاً والذي يزني بها فحكمه القتل اذا كان محصناً ((أي متزوج)) وقتلها لأنها محصنة.

مسألة (٦) يستحب ان تكون المتمتع بها مؤمنة

عفيفة واسأل عن حالها هل أنها ذات زوج او في عدة او حامل وليس السؤال عن حالها والفحص عنها شرطاً في صحة عقد المتمتع بها بل العقد صحيح حتى اذا لم يسأل .

مسألة (٧) لا تنحصر المتعة بعدد فيجوز التمتع بمن

شاء من النساء . وكذلك نكاح من يملكهن بالشراء فلا ينحصر بعدد عشرة أو أكثر .

مسألة (٨) لاحد للمهر قلة وكثرة أي يجوز بعشرة

دراهم أو بدرهم واحد أو بألف دينار ويجوز أن يكون يعلمها عملاً كالخياطة أو قراءة القرآن ونحوهما .

مسألة (٩) تملك المتمتع بها تمام المهر بالعقد وتسلم

نفسها للأستمتاع بها ولكنها لو أخلت ببعض المدة سقط من المهر بنسبته عدا أيام الحيض مما يحرم الوطئ فيها .

مسألة (١٠) المراد بالأخلال على الأستمتاع بالوطئ

دون غير من أنواع الأستمتاع فلو أخلت به أي بالأستمتاع مع التمكين من الوطئ لم يسقط من المهر شيء .

مسألة (١١) اذا أوقع العقد على المتمتع بها ولم يدخل بها أي لم يطأها حتى انقضت المدة أستقر عليه تمام المهر أي وجب عليه أن يدفع لها جميع المبلغ المتفق عليه .

مسألة (١٢) لو تبين فساد العقد فلا مهر لها قبل الدخول وبعده ولها أقل الأمرين من المهر المسمى ومهر المثل لادوام مع جهلها ولا مهر لها مع علمها بالبطلان .

مسألة (١٣) يلحق الولد بزواج المرأة المتمتع بها اذا وطأها وأن كان قد عزل عنها ويلحق بالوطء الأنزال في فم الفرج وليس للزوج ان ينفي الولد مع احتمال تولده منه ولو نفاه جزمًا انتفى ظاهراً بلالعان إلا اذا كان قد أقرب به سابقاً - وكذلك حكم الأمه .

مسألة (١٤) ويجوز للرجل العزل ((أي يريق الماء خارج الفرج)) وأن لم يكن شرط ومتى جاءت بولد ألحق به سواء ان عزل أم لم يعزل .

مسألة (١٥) لو أبرأها المدة على أن لا تزوج فلاناً

صح الأبراء وصح الشرط فيجب عليها الوفاء به ولو خالفت وتزوجت أثمت وصح العقد

مسألة (١٦) لو صالحها على أن يبرأها المدة وأن

لا تزوج بفلان صح الصلح ووجب عليه الأبراء ((أي يهبها المدة)).

مسألة (١٧) تعتد الحائل ((مقابل الحامل)) بعد

انتهاء الأجل أو بعد الأبراء بحيضتين كاملتين ولا يكفي فيهما المسمى أو في أحدهما وأن كانت في سن من تحيض ولا تحيض لعارض فعدتها خمسة وأربعون يوماً وأما إذا مات فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام إن كانت حرة وإن كانت أمة اعتدت بشهرين وخمسة أيام أي نصف المدة وتعتد الحامل بأبعد الأجلين من المدة ووضع الحمل إذا كان الأعتداد للوفاة بل لغيرها أيضاً على الأحوط .

مسألة (١٨) لا يصح للزوج تجديد العقد على المتمتع بها دائماً أو منقطعاً قبل انقضاء الأجل حتى يهبها المدة ويعقد عليها ثانية .

مسألة (١٩) اذا اختلف الزوجان بالدوام والأنتقطاع يقدم قول ذو البينة ومع عدم البينة يعمل بالقرائن المفيدة للأطمئنان ومع عدمها يعمل بالأحتياط .

مسألة (٢٠) لا يجوز جعل المدة منفصلة عن العقد مثل يتزوجها شهر بعد شهر العقد .

مسألة (٢١) يجوز التمتع بالصغيرة وأن كانت المدة قليلة لأمكان الاستمتاع بها بغير الوطاء وإنما لا يجوز الدخول بها قبل بلوغها ((أي بعد دخول السنة التاسعة))

مسألة (٢٢) لا يصح عقد المتعة على الصغيرة لمدة لا تكون قابلة للاستمتاع فيها مثل أن يتمتع بها خمسة دقائق .

مسألة (٢٣) لا يجب نفقة الزوجة المتمتع بها على زوجها الا اذا اشترطت ذلك يجب الوفاء بالشرط .

مسألة (٢٤) وأما الأشهاد والأعلام فلا يشترط في

نكاح المتعة الآن يخاف الرجل التهمة من الزنا فيستحب له
حينئذ أن يشهد على العقد شاهدين .

مسألة (٢٥) يكره التمتع بالمجوسية وليس ذلك بمحرم

ومتى عقد على اليهودية أو النصرانية أو المجوسية منعهن
من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير .

مسألة (٢٦) يجوز أن يتزوج الرجل متعة بامرأة بكرأ

بأذن أبيها أو أهلها .

مسألة (٢٧) يجوز التمتع بامة مملوكة لامرأة من غير

اذن مولاتها والأفضل أن لا يتمتع بها الأبأذن مولاتها .

مسألة (٢٨) اذا أراد أن يعقد على المرأة متعة لا بد

أن يذكر المهر والأجل على ماتراضيا عليه وأقل ما يجزي

من المهر تمثال سكر ((فص قند)) أو كف من طعام وأما

الأجل فما اتفقا عليه من شهر أو سنة أو يوم وقد روي انه

يجوز أن يذكر المرة والمرتين ((أي عدد مرات الوطء)) .

مسألة (٢٩) يجوز للرجل أن يعقد على امرأة واحدة

مرات عديدة واحدة بعد الأخرى .

مسألة (٣٠) كل شرط يشترطه الرجل على المرأة انما

يكون له تأثير ويجب الوفاء به اذا ذكره مع العقد واذا ذكر

الشرط قبل العقد فلا اثر له ولا يجب الوفاء به .

مسألة (٣١) وأما السراري وملك اليمين فيستباح

وطء الأماء بثلاثة أشياء :

١- العقد عليهن باذن أهلهن

٢- بتحليل مالکهن أي يقول له المالك أجزت

لك وطئها أو حللت لك وطئها أو ابحت لك وطئها

وأن لم يكن عقد فهي حلال له وطئها .

٣- أن يملك الأمه فيحل له وطئها .

مسألة (٣٢) صيغة تحليل الجارية أن يقول مالکها

لشخص ثاني جعلتك في حل من وطء جاريتي أو حللت

لك وطئها ولا يجوز التحليل بلفظ العارية أي أعرتكها .

مسألة (٣٣) متى اشترى جارية حاملاً لم يجز له

وطئها ولانكاحها الابد وضعتها الحمل أو تمضي على الحمل أربعة أشهر وعشرة أيام فإن أراد وطئها قبل ذلك وطئها في مادون الفرج جاز له ذلك .

مسألة (٣٤) من اشترى جارية وأراد وطئها قبل

الاستبراء يجوز له ذلك في مادون الفرج .

مسألة (٣٥) لا يجوز للرجل أن يطأ جارية قد وطئها

ابوه أو قبلها بشهوة أو نظر منها إلى ما يحرم على غير مالكتها النظر إليه .

مسألة (٣٦) لو تزوج بنت الأخت أو بنت الأخ

فيجوز له أن يتزوج عمتها أو خالتها عليها بغير اذنها .

مسألة (٣٧) إذا اشترط الرجل في حال العقد

الايطئها في فرجها لم يكن له وطئها فيه فإن رضيت بعد العقد بذلك أن يطئها بفرجها كان ذلك جائزاً .

مسألة (٣٨) وليس في نكاح المتعة توارث ولا طلاق

وللعان ولا مباراة شرط نفى الميراث ولم يشترط اللهم

الا ان يشرط ان بينهما توارث ان شرط ذلك ثبتت بينهما
الموارة .

((تم بعون الله)) .